ثنائية الثقافة والمثاقفة في المنظور التنموي

dualism culture and culturation in The developmental perspective

أ.د. نور الدين دخان*

د. إسماعيل زروقة **

جامعة مُحَّد بوضياف –المسيلة – الجزائر

Summary:

Some western studies took the cultural variable through designation valuable positive which the operation supports from developmental, so determined some ten valuable or behaviorism be distinguished in her the propelling cultures for the development and she is the timed direction, the work, the economical behavior, the education, the worthiness, the affiliation to the group, the inborn regime, the justice, distribution of the authority, and the secularist, and of course this ideal values differ degree of the mixing and the mixture between her between the different states. As might have been expected the democracy of the advanced states it which degrees acquire rises me at her evaluation this measure reconciled, and he the matter who may level of the development makes from the main player and not the culture.

ملخص:

تناولت بعض الدراسات الغربية المتغير الثقافي من خلال تعيين القيم الايجابية التي تدعم من العملية التنموية، فحدد البعض عشر قيم أو سلوكيات تتميز بها الثقافات الدافعة للتنمية وهي التوجه الزمني، العمل، السلوك المقتصد، التعليم، الجدارة، الانتماء إلي الجماعة ، النظام الخلقي، العدل، توزيع السلطة، والعلمانية، وبالطبع هذه قيم مثالية تختلف درجة الخلط والتمازج بينها فيما بين الدول المختلفة. وكما هو متوقع فإن ديمقراطية الدول المتقدمة هي التي تحوز درجات اعلي عند تقييمها وفق هذا المقياس ،وهو الأمر الذي قد يجعل من مستوى التنمية اللاعب الرئيسي وليس الثقافة.

مقدمة:

يمكن ملاحظة أن من الآثار الهامة لتضاؤل قوى الدولة في ظل العولمة ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة حيث اتجهت الدول إلى تشكيل هياكل سياسية واسعة المدى، وتدخل الأبعاد الثقافية في تحديدها أكثر من ذي قبل، حيث ترتبط الأقاليم نفسها بقاعدة ثقافية كلية وهي الحضارة ،فتم تعويض ضعف الهوية القومية بهويات جديدة على كل من المستوى الإقليمي الجزئي. ومن ثم ترتبط الإقليمية الجديدة بالثقافة

* - مدير مخبر العلوم السياسية الجديدة، أستاذ العلوم السياسية.

**- عضو مخبر العلوم السياسية الجديدة، أستاذ محاضر –أ–.

والتنمية، خاصة وان الأقاليم في ظل العولمة أصبحت أكثر قدرة من الدول القومية على تطبيق استراتيجيات تنموية ومشاريع البنية التحتية [1]. ومن أهم أركان التعاون الإقليمي من أجل التنمية بلورة القيم الثقافية المشتركة والتي تشكل للهوية الإقليمية وتساعد على التعاون الفعال التنموي ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا. واستخدمت الإقليمية الجديدة من قبل الفريق المدافع عن العولمة– داخل الجدل الغربي– على أساس أنها ليست ظاهرة أحادية، بل تنتج حركات مضادة لها وتخلق طرق فريدة متمايزة في التداخل والتفاعل معها (منها الإقليمية). فوفق هذا الفريق، لن تختفي الاختلافات الثقافية كما يدعى أصحاب الرؤية المبسطة السطحية للعولمة[2].

وبسبب اتساع وشمولية التنمية كمفهوم وعملية، من المتوقع حدوث تداخل وتأثير متبادل بين البعدين: الاقتصادي والسياسي للتنمية. حيث تقود التنمية الاقتصادية إلى التغيير المساعد على قيام الديمقراطية: أنها تميل إلى إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي للمجتمع وتجلب التمدين والتعليم الجماهيري وتزيد من المساواة في الدخل وجميعها مدخلات تعبء الجماهير للمشاركة في السياسة. كما أن التنمية الاقتصادية تطور من علاقات الثقة والتسامح، ومن ثم تؤدي إلى انتشار قيم ما بعد المادية والتي تعطي أولوية عظمى للتعبير الذاتي والمشاركة في صنع القرار. فإنها بذلك تدعم من شرعية النظام السياسي التي هي أساسية لتدعيم ديمقراطيته[3]. توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين الديمقراطية وقيم التعبير الذاتي، حيث أن الديمقراطية في المقابل تجعل الشعب أسعد وأكثر تسامحا وثقة[4]

وهذا يقودنا إلى تناول العلاقة بين التنمية السياسية (ومحورها الديمقراطية) وبين الثقافة–كما سيأتي لاحقا –.

يمكن استنباط علاقة مزدوجة بين الثقافة والتنمية، الأولى في اتجاه تأثير الثقافة ودورها على عملية التنمية التي يتم التعامل معها كمتغير تابع، والثانية تعنى بتأثير التنمية على الثقافات في اتجاه تقوية حقوق الإنسان والمساواة ومكافحة الفقر والديمقراطية، وجميعها مفاهيم ومبادئ اتضح ارتباطها بالتنمية كمفهوم وعملية في الآونة الأخيرة، وفي هذه الحالة يمكن التعامل مع التنمية كمتغير مستقل. ويرتبط تحليل مستوى القضايا بسعي الفكر الغربي بمدارسه الفكرية المختلفة وهيئاته ومنظماته العديدة في التعامل مع العالم غير الغربي من منظوره الخاص، فغالبية المنظرين الغربيين يعتمدون على منظومة القيم الغربية لتقييم شكل وطريقة تناول العالم غير الغربي لقضايا هامة وحيوية لإنجاح عملية التنمية كما نجحت في الغرب قبل ذلك. وتمثل مجموع هذه القضايا حزمة مترابطة ومتسلسلة من الأفكار والقيم. ومن ثم يعالج هذا الجزء من الدراسة الاتجاه الثاني من العلاقة بين الثقافة والتنمية، وتتعلق بتأثير الثانية على الأولى. وتطرح هنا إشكالية جدلية تتعلق بإمكانية وكيفية تغيير القيم الثقافية التي غالبا ما تتحول ببطء وبكيفية التحضير لمثل هذه التغييرات بتشجيعها أو بتأخيرها. فمع الاعتراف بالطابع الديناميكي– ولن كان بطيئا للثقافة –، اكتسبت العلاقة بين الثقافة والتنمية بعدا هاما جعل من ترابطهما ترابطا مزدوجا بمعنى أن الثقافة لا تحتكر التأثير على التنمية، بل أيضا أن التنمية (خاصة في ظل التعريفات الغربية الجديدة) لها تأثير على الثقافة وتسعى لتحولها. وفي

أحيان كثيرة يصبح من الواجب والمفترض أن تحدث العملية التنوية تغييرات ثقافية يراها المنظر الغربي تغييرات ايجابية وتخلص النماذج التنموية المحلية من كثير من معوقاتها. وهنا تكون الثقافة موضوعا للتغيير من قبل القيادات الاجتماعية والسياسية إبان عمليات التنموية المختلفة، وتحتل موقع العامل التابع.

فبينما عكست مدرسة الحداثة اهتماما غير مباشرا بل وسلبيا بالمتغير الثقافي، أعادت مدرسة ما بعد الحداثة الاهتمام بالأبعاد الثقافية للتنمية بشكل أقوى وأوضح وعملت على استثمار عناصرها الايجابية أو محاربة وتغيير عناصرها السلبية. وفيما يخص النمط الثاني، تتضح أهمية مستوى تحليل القضايا المختلفة المثارة مثل المرأة والأقليات والديمقراطية والتي تنتقد المدارس الغربية المختلفة رؤية ومسلك كثير من المجتمعات غير الغربية (خاصة الإسلامية) تجاهها. فالسؤال الأهم في هذا السياق: في أي اتجاه يجب استغلال هذه القيم ذات الخصوصية الثقافية ويتم التعامل معها بأي هدف، هدف احترامها والمضي قدما في عملية التنمية، أم فهمها كخطوة للتغلب عليها وإحلالها بأخرى يراها بعض أنصار المنظور الثقافي هي الأولى بالتطوير.

وبالمثل يجب ملاحظة أن مبادرات التنمية تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي لا شك يؤثر على القيم والممارسات التي تشكل العلاقات الاجتماعية مثال ذلك الاستثمارات المعطاة لتنظيم الأسرة وما تبغيه من تأثير على هيكل الأسرة. كما أن نماذج التنمية تدمج قيم ثقافية مثل الاهتمام بالتحول إلى اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص في العملية التنموية وتتعامل معها كقيمة ثقافية. ويترك كثير من التحسن المادي بصماته على معنويات وقيم وروحانيات المجتمع المستهدف، فتطوير شبكة الطرق الرابطة بين المدن والريف (على سبيل المثال) قد تؤثر على الهجرة إلى المدن فتتلوها آثارا ثقافية ملحوظة، وهكذا فالأمثلة كثيرة[5].

وعلى مستوى القضايا المختلفة المثارة يمكن تحديد ثلاث قضايا رئيسية متشابكة في عناصرها ومتداخلة في تأثيرها ومترابطة في علاقاتها بالثقافة والتنمية. وفي محاولة لتغطية الجدل الأكاديمي الغربي حول المسائل الشائكة التي تتباين الرؤى حول أنجح الوسائل للتعامل معها، رأت الدراسة التركيز على هذه القضايا التي غطى الجدل حولها كثير من الأفكار الرئيسية المتداولة في أدبيات التنمية الغربية.

أولا: عولمة أم امبريالية ثقافية

في عصرنا الحالي، لا يمكن فصل التنمية عن العولمة ومساراتها التي تبدو دافعة لتطور المجتمعات في النظام الدولي المعاصر بطرق وسرعات مختلفة. ومن هنا يمكن القول أن العولمة أضحت همزة الوصل الرئيسية بين التنمية والثقافة أو الإطار الحاكم للتفاعل بينهما. وفي ظل العولمة ثار جدل حول طبيعة العلاقة بين التنمية والثقافة، وهل دور الغرب فيها خاصة القطب الأمريكي حول التأثير الثقافي الغربي إلى هيمنة ثقافية تمارس باسم مقتضيات العولمة، بل أن كثير من الكتابات الغربية تحدثت عن "الامبريالية الثقافية" وهي نوع من الاستعمار مختلف في شكله وأخطر في توابعه. ومن ناحية أخرى، يثير الجدل حول التنوع أم التجانس الثقافي إشكالية هامة وهي أين تقف حدود الأمبرالية الثقافية لتبدأ مساحة المشترك الإنساني الثقافي؟

هل هناك قيم عامة يستند إليها التطور السياسي والاقتصادي أم أن استخراج مثل هذه القيم يعد نوعا من الامبريالية الثقافية؟ هل يمكن بالفعل التمييز بين آثار العولمة الايجابية والأخرى السلبية على الإبداع والتنوع الثقافي بحيث ندعم الأولى ونحجم من الثانية؟ أم أن القوى الدافعة تجاه ما يسمى بالتجانس الثقافي هي الأقوى، وهو الأمر الذي يغلف في النهاية النوع المعاصر من "الامبريالية" وهي ثقافية بالأساس. لقد اتضح شد وجذب مستمرين بين ما تقدمه العولمة من فرص لمزيد من التداخل والترابط تخدم التنوع الثقافي وتقوي من الفهم عبر الثقافات، أو بين ما تفرضه من ضغوط على الثقافات المحلية وأساليب الحياة الوطنية التي قد تواجه خطر الاندثار. ولذا تظهر أصوات ترى ضرورة تقوية الآثار الايجابية للعولمة الثقافية حتى يتم تدعيم الاحترام المتبادل والتسامح بدون إذكاء لصدام الثقافات[6].

تمر إشكالية التنمية في نهاية القرن العشرين بمحاور مفاهيمية تختلف عن العقود السابقة. لقد تغيرت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية حول العالم ومن ثم لابد من النظر بشكل مختلف لمشكلة التنمية. لكن تظل حقيقة أساسية: أن هناك حاليا قوة واحدة مهيمنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ظرف تاريخي يمثل مرجعية إجبارية لأي تحليل. ومن ناحية أخرى، يرتبط ذلك بقبول فكرة أن السوق هو الساحة أو المجال المحوري لحدوث التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية[7]. ومن ثم تتوافر أساسات مشتركة متفق عليها تنطلق منها المشاريع التنموية وتبر تأثير قوة دفع تشابك التفاعلات الإنسانية عبر عالم اليوم.

في ظل العولمة باتت كل من الساحة الوطنية التقليدية للتنمية والإستراتيجية المحلية التنموية في طريقها للاختفاء. فأضحى هناك ما يسمى بالظرف المعولم the globalized condition– والذي يشير إلى أن ساحة الفعل الإنساني كونية وأن المسافة الجغرافية لم تعد تفرض نفس القيود السابقة. وارتباطا بذلك، فان الظاهرة الثقافية التي كانت محددة جغرافيا في السابق أصبحت متواجدة عبر العالم [8]. ويطفو على السطح تساؤل هام: ما معنى التنمية في ظل الظرف المعولم؟ في البداية تجذرت فكرة التنمية في إطار الدولة القومية وفي الساحة الوطنية ممثلة في أراض تمارس عليها الدولة سيادتها كاملة، إلا أن هذا المفهوم تغير بفعل العولمة حتى أن البعض تحدث عن التنمية باعتبارها التكيف مع الظرف المعولم. وفي سياق هذا الظرف المعولم، بدت هيمنة خطاب بذاته يدعو إلى التحرير من القواعد القانونية على المستوى القومي ويمثل أساس برامج التكيف الهيكلي والتي ارتبطت لدى كثير من الهيئات والدول الغربية بالتنمية، حتى قامت هذه الأطراف بربط معوناتها بمدى التطور في تطبيقها وبتوافر مبادئ أخرى مثلت باقي حزمة السياسات المطلوبة مثل الحكم الجيد والديمقراطية المسئولة ومؤسسات السوق. في الماضي كان على الدولة النامية تقديم خطة قومية للتنمية للحصول على المساعدات، أما الآن فمن الصعب الحديث عن وجود إستراتيجية قومية للتنمية، ففي ظل العولمة تم ضغط كل من الزمن والمسافة وبدأ الحديث عن التنمية الكونية. إلا أن هذه التنمية أضحت مسالة إعادة إنتاج اجتماعي (له بالطبع أبعاد ثقافية) إلى جانب النمو الكمي والتحسن النوعي. وبإضافة متغير الاستمرارية عبر الزمن، ارتبطت عملية إعادة الإنتاج هذه بالتنمية المستديمة[9].

فضلت نظرية ما بعد الاستعمار المنظور الثقافي وما بعد الهيكلي رابطة فيه بين الامبريالية وبين خطابات وسياسات ثقافية تمثل رؤى ثقافية بعينها[10]. وفي قراءته لهذه المدرسة رأى- إدوارد سعيد- أن هناك استمرارية واضحة بين الاستشراق الغربي سواء الاستعماري أم ما بعد الاستعماري. فقد استمر الأخير في اعتبار الغرب يمثل الرشادة والمنطق والسلام والليبرالية على عكس الشرق الذي يمثل التفكير غير الرشيد البدائي والذي يركن إلى الأسطورة وما إلى ذلك. ومن هنا يصبح الاستشراق حقل نظمي من خلاله تتمكن الثقافة الغربية من إدارة وحتى إنتاج الشرق سياسيا، اجتماعيا، عسكريا، أيدلوجيا، وعلميا خلال فترة ما بعد التنوير[11].

وقد تباينت النظرة إلى تأثير العولمة على الثقافات المحلية والحريات بأنواعها. رأى فريق أن واقع العصر الحالي الذي نعيشه طرح منظومة علاقات مغايرة بين الثقافة والحرية والديمقراطية: فالعولمة التي تندفع في كل مناحي الحياة تواجه الحرية الفردية والمجتمعية والديمقراطية، الأمر الذي يقود إلى تهديد أو حتى إبادة للقيم الثقافية المنتمية إلى التقاليد أو ميراث محلي كذلك إلى هيمنة التوحد وعدم المبالاة والتقليل من القوى الإبداعية وعدم احترام الحريات المدنية والوطنية وانحدار القيم المعنوية والروحية والتي تبقى الأفراد في دائرة الإنسانية. وظهرت الثقافة الكونية التي أسماها- Benjamin R. Barber – بثقافة (عالم ماك Mac World culture) التي تتكون من عناصر مادية مثل الشعارات والإعلانات والكليب والعلامات التجارية والمحمول والانترنت وغيرها. وجميعها تكون شكل ونمط كوني للحياة أصبح تقريبا لا يمكن مقاومته ولكنه أسلوب حياة مقترن بالعنف وانتهاك الحريات الفردية والوطنية، الأصولية الصراعات والإثنية والظهور المتوالي للزعماء في الدفاع عن الديمقراطية. أن عولمة السوق والتي صنعت ما يسمى باليد الخفية قد هددت بشكل خطير الحريات المشتركة والديمقراطية الحقيقية والمجتمع المدني[12].

فلا جدال في أن العولمة قد أبرزت أهمية الثقافة في الدفاع عن الهوية. ترى- Akira Iriye- أن الثقافة بمثابة حامل الميكروب الذي يعبر كافة الحدود ليس بسبب التطور التكنولوجي بل بسبب وجود ثقافة عالمية نابعة من هيمنة القوى السياسية، وهي في عصرنا الحالي الهيمنة الأمريكية، والتي لها رموز ثقافية عدة مثل ماكندونالد ودينزني. إلا أن صعود الحركات الثقافية في العالم الثالث عقب الحرب العالمية الثانية، قد أظهر قوى مناوئة لعالمية القيم الثقافية، وبدأ اهتمام بالتنوع الثقافي، ورفض لوحدوية الثقافة المهيمنة، وطرح بديلا يرى الثقافة مكونا متعدد العناصر والتي لابد من الوعي بتعدد الهويات الثقافية بدلا من البحث عن التوحد والتجانس، حيث لابد من إبقاء مفهوم الهويات الثقافية حيا[13].

فمنذ الثمانينات انتشرت مقولات خطاب ما بعد الحداثة وسط المفكرين الغربيين، وانتقدوا المعنى الكلاسيكي للثقافة وأضحى التنوع الثقافي هو محور المجتمع الفردي، بل أن البحث عن قيم مشتركة في المجتمع الاستهلاكي المعاصر سيقود إلى خليط ثقافي ومن ثم فليس هناك هوية ثقافية خالصة[14].

يقوم مفهوم الثقافة النسبية على افتراض أن كل ثقافة تحدد أهدافها وأخلاقياتها والتي لا يتم تقييمها بالمقارنة بأهداف وأخلاقيات الثقافات الأخرى. ومن هذا المنطلق أضحى غير مبرر أن يقوم الغرب بتقييم

ونقد ممارسات ثقافات أخرى ونقدها[15]. وقد تخلق مقولة النسبية الثقافية مصاعبا بجانب المزايا (إعادة النظر في التطور الخطى الحتمي) فتأييد فكرة أن ثقافة كل مجتمع فريدة ولكل شعب خريطة إدراكية مختلفة يطرح خطورة ما أسماه Ernest Gellner بالفوضى الإدراكية[16]. فالإجماع حول التنوع الثقافي لم يبلغ مداه، حيث يبرز اتجاهين، يتحدث الأول أكثر عن الأخلاق الكونية كنقطة انطلاق مشتركة بين الثقافات المختلفة، بينما يركز الاتجاه الثاني على التعددية الثقافية وما تتسم به من تنوع. ولكن من الأهمية بمكان وفق البعض (خاصة المدرسة الفرنسية والسويدية) أن لا يتم الربط بين الأخلاق الكونية العابرة للثقافات وبين التجانس الثقافي (وبالذات عدم الارتقاء بالخصوصية الغربية إلى مستوى العالمية). ما زالت فكرة الأخلاق الكونية تعمل ضد النسبية التي تحولت إلى مناخ فكري مهيمن في ظل ما بعد الحداثة[17].

ثانيا: الديمقراطية ما بين الخصوصوية والعالمية الثقافية

منذ أدخل– ألموند– مفهوم الثقافة السياسية في تصنيف النظم السياسية، توالي الاهتمام بالعامل الثقافي في نظم الحكم. في كتابه مع– فيربا– "الثقافة المدنية" (1963) نظر إلى الثقافة السياسية كمسلك الأفراد تجاه نظامهم السياسي وباعتبارها معنى داخلي في شعور الأفراد وتعبر عن قيم المجتمع. وقد اقترح كل من– فربيا والموند Almond & Verba– مفهوما أوسع للثقافة السياسية لا يقتصر على الشخصية القومية. وأسس– باي Pye– طريقة جديدة في التفكير في نظرية الثقافة القومية حينما اعتبر أن الثقافة السياسية هي جسر بين التحليل الجزئي ممثلا في السلوك السياسي الفردي بمعناه النفسي وبين التحليل الكلي بمعناه الاجتماعي السياسي، كما أكد أن السلوك السياسي متجذر بحيث يشكل عادة وهي التي تفرز مقاومة قوية للقوى الاجتماعية والسياسية للتغيير في أي مرحلة جديدة[18].

وغالبا ما تمت دراسة الثقافة السياسية في حقل نظم المقارنة باعتبارها مكون عضوي للنظام السياسي[19]. يعتبر البعض– كارل ماركس– أول من اعترف بالعلاقة بين السياسة والثقافة، فقد اعتبر الثقافة جزء من الواجهة الأيديولوجية ووعي خاطئ. وقد شرح ماركس تبعية الثقافة للعوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. في حين اختلفت الاتجاهات الغربية الأخرى، حيث قام– ماكس فيبر– على سبيل المثال بشرح المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في علاقتها بالثقافة[20].

وبسبب تمحور معظم كتابات التنمية السياسية حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي، كان من المفيد تركيز التحليل على العلاقة بين والديمقراطية. ويعد كل من– ألموند وفيربا– في كتابيهما الثقافة المدنية the civic culture أول من ربط بين الثقافة السياسية والديمقراطية. وقد تزايد عدد من ركز على دور القيم الثقافية، وقد أشار– أليكس توكفيل –إلى أن ما جعل النظام السياسي الأمريكي يعمل هو الثقافة المتلائمة للديمقراطية. وفسر ماكس فيبر صعود الرأسمالية لأنها أساسا ظاهرة ثقافية متجذرة في الدين، واتجه– ادوارد بانفيلد Banfield– في تحليله إلى الاهتمام بالجذور الثقافية للفقر والتسلطية في جنوب ايطاليا وهي حالة لها تطبيقات عالمية أخرى[21]. وقد دخلت الثقافة بمعناها الواسع وتأثيرها على النظام السياسي وعلاقاته بمجتمعه حيز الاهتمام، لم يعد يقتصر الأمر على الثقافة السياسية حيث تم تسييس كثير من القيم خاصة عند ربطها

بنجاح أو فشل التجربة الديمقراطية. وبالمثل ارتبطت الديمقراطية بالثقافة في إطار العلاقة القوية بين درجة التطور والتماسك الديمقراطي من جانب ودرجة التعدد والتنوع الثقافي المعاشة وليس فقط المقبولة.

تأسيسا على تقاليد– فيبر–، اعتقد كل من– فوكوياما وهاريسون وهانتجتون وبوتمان –أن التقاليد الثقافية تشكل بوضوح السلوك السياسي والاقتصادي لمجتمعاتها اليوم. ومن هذا المنطلق، هناك مناطق ثقافية متمايزة، فالمجتمع الذي كان تاريخيا بروتستانتيا أو كونفوشيا أو مسلما تستمر فيه نظم قيمية متمايزة بوضوح حتى بعد محاولة السيطرة على آثار النمو الاقتصادي. وتؤثر القيم السائدة في المناطق الثقافية المختلفة على المؤسسات الديمقراطية. ويرتبط التنوع الثقافي والتباين فيما بين الثقافات بالديمقراطية اعتمادا على تصنيف قيم المجتمع إلى: "قيم البقاء " أو" قيم التعبير عن الذات "Survival Valeues Or Self" "Expression Values" . كلما سادت القيم الأخيرة كلما زاد احتمال وجود ديمقراطيات أكثر من المجتمعات التي تهيمن عليها قيم البقاء. ويحدث النمو الاقتصادي نوعا من التحول أو النقلة التدريجية من قيم البقاء إلى قيم التعبير عن الذات، وهي الفرضية التي تفسر لماذا غالبا ما تكون الدول الغنية دولا ديمقراطية، فان العلاقة ايجابية وقوية بين قيم البقاء والتعبير الحر وبين الديمقراطية. وتصبح الإشكالية هنا: هل قيم التعبير عن الذات (وهي الثقة الداخلية والتسامح والمشاركة في صنع القرار) هي التي تقود إلى الديمقراطية أم أن المؤسسات الديمقراطية هي التي تتسبب في ظهور هذه القيم؟ من الصعب تحديد اتجاه السببية ولكن الإجابات في معظمها تميل إلى أن ترى في الثقافة المشكل والداعم للديمقراطية أكثر من الاتجاه العكسي [22] .

لقد تبنى المنظور الحداثي شكلا رشيدا بيروقراطيا موحدا للدولة تدمج فيه جماعاتها وأراضيها وثقافتها السياسية في شكل قومي موحد، وإذا ما تبقى قدر من التميز الثقافي فإنه منقول إلى وقاصر فقط على مجال المجتمع المدني وغير مسيس. لكن بدأت التساؤلات تظهر حول ذلك التمييز الحاد بين مجالات الاقتصاد والدولة من جانب والمجتمع المدني من جانب آخر وحول التمييز التحليلي بين رشادة السوق من ناحية والسنن الثقافية من ناحية ثانية. وأعيد تعريف المؤسسات بشكل عام كمجموعة من السنن التي تفرز مسلماتها وقيمها الخاصة وتتشكل بالخبرة التاريخية وبشكل اكبر بقراءة وتفسير هذه التجربة. وبدأت صياغة علاقات مميزة ومختلفة بين الدولة والثقافة [23]. ومن ناحية أخرى، أثرت العولمة سلبيا على احتكار الدولة القومية التاريخي للقوة لصالح الزيادة النسبية لوزن المستويات الأقل تسيسا سواء ما فوق القومية مثل الوحدة الحضارية أو ما دون القومية مثل الجماعة الأثنية، وهو الاتجاه الذي يزيد من أهمية الثقافة كعنصر موحد للهوية للفاعلين السياسيين خارج إطار الدولة [24]. فأضحت ثقافة المجتمع المدني والتنوع الثقافي الذي قد تتميز به جماعاته عنصرا فاعلا في تدعيم الديمقراطية ومن ثم في التأثير على الدولة.

وبالفعل احتلت قضية الديمقراطية مكانة المحور الرئيسي حاليا وسط قضايا التنمية السياسية. ومن ناحية أخرى، بالنظر إلى ما اقترنت به تعريفات التنمية حديثا من بحث وتدعيم لحقوق وحريات الأفراد المختلفة السياسية والثقافية وغيرها، يمكن تلمس ترابط لصيق للديمقراطية ليس فقط مع البعد السياسي للتنمية

بل مع التنمية بمختلف أبعادها. ففي داخل أدبيات التنمية السياسية ساد ما سمى بمنظور التحول "transition paradigm" الذي أضحى الاتجاه المسيطر على التناول الغربي للتغيير السياسي في العالم. واعتمد منظور التحول على خمس افتراضات رئيسية: الأولى ترى فيه مظلة عريضة تجتمع تحتها أي دولة تبتعد عن الحكم الديكتاتوري، حيث يفترض أنها تعيش مرحلة تحول تجاه الديمقراطية. يقوم الافتراض الثاني على أن الميل إلى "الدمقرطة" يتم من خلال مراحل عدة (الانفتاح، الانطلاق، التماسك). أما الثالث فهو الاعتقاد في الأهمية الحتمية للانتخابات. في حين اختص الافتراض الرابع بعدم تأثير ظروف الدولة أو معالمها الهيكلية من مستوى اقتصادي، تاريخ سياسي، تراث مؤسسي، تكوين أثنى أو تقاليد ثقافية– اجتماعية على مخرجات عملية التحول الديمقراطي أو على الأقل لن تكون عاملا رئيسيا. وكأننا نعيش حاليا عصر الحتمية الديمقراطية. ومن المفترض أن تتضمن عملية التحول إعادة التشكيل لمؤسسات الدولة مثل الإصلاح البرلماني ومؤسسات انتخابية جديدة وغيرها. ومن الواضح أن الافتراض الرابع هو الأكثر ارتباطا بتوضيح العلاقة بين الثقافة والتنمية السياسية كما يراها هذا المنظور. وقد دلل أنصار هذا المنظور على مصداقية هذا الافتراض بالتنوع والاختلاف الكبير بين الدول التي عايشت الموجة الثالثة للديمقراطية. وفي هذا السياق، تم تبني أهمية بل محورية المتغير السياسي بالقول أن الدمقرطة هي بالأساس قرار من النخبة السياسية للدولة وقدرتها على مواجهة القوى غير الديمقراطية الباقية. وهكذا فقد تم دفن الاتجاه الحتمي القديم الذي يعطي للثقافات دورا سلبيا تجاه الديمقراطية والذي يعتقد أن الدول المالكة لطبقة وسطى ذات نمط أمريكي أو ميراث من الفردية البروتستانتية فقد هي التي تستطيع أن تصبح ديمقراطية. وبذلك تم الخروج من الفكرة التي كانت مسيطرة خلال الحرب الباردة، وفحواها: أن دول العالم النامي ليست مؤهلة بعد للديمقراطية. ومن ثم قدم أنصار هذا المنظور نظرة غير مشروطة ومتفائلة بل ومتحررة تجاه الثقافة الملائمة للديمقراطية، ومن ثم قدم انصار هذا المنظور نظرة غير مشروطة ومتفائلة بل ومتحررة تجاه الثقافة الملائمة للديمقراطية. وقد ترجمت في رسالة واضحة أن أي دولة تستطيع "فعلها"،– أي أن تصبح ديمقراطية– وبالطبع اعترف هذا المنظور أن الدول التي تمر بعملية التحول–على كثرتها –لا تمثل نموذجا واحدا ولا تحقق نفس درجة النجاح[25] .

إلا أنه أمام عدم تحقيق الديمقراطية الكاملة كما هو متوقع لكثير من التجارب، تكثف الجدل ما بين الأكاديميين الغربيين مشككا في هذا المنظور. وظهرت على السطح كثير من المصطلحات مثل: الديمقراطية الواجهة، الديمقراطية الرسمية، نصف ديمقراطية، الديمقراطية الانتخابية وجميعها تعبر عن تلك الحالة التي مثلت ما يسمى بالمنطقة الرمادية ما بين الديكتاتورية الصارمة وبين الديمقراطية المؤسسية الحقيقية. فكثير من دول التحول قد أضحت أما تعددية عاجزة أو تعبيرا عن سياسات قوة مهيمنة في إطارها يستمر فاعل سياسي واحد أي كان: حزب أو حركة أو فرد في السيطرة. كما أن المراحل المختلفة الثلاث التي افترضت مسارا معينا للتحول الديمقراطي لم تمر بها أهم الدول التي اكتمل تحولها نحو الديمقراطية بنجاح مثل المكسيك وتايوان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال حيث اعتمدت هذه النماذج على التدرج في الليبرالية السياسية والقوى المعارضة التي تتزايد قوتها عبر سلسلة من الانتخابات. كما لم تثبت الانتخابات فعالية في

إكساب الديمقراطية الفعالية اللازمة. أما بالنسبة للمقولة الرابعة والتي يهتم بها كاتب هذه الأوراق أكثر لدلالتها بالنسبة لموضوع البحث، فان الظروف الهيكلية المختلفة لها ثقل كبير في تشكيل المخرجات السياسية، فعند المقارنة بين النجاح النسبي في مناطق مثل جنوب شرق آسيا وأوروبا الوسطى ثم مناطق أخرى مثل دول جنوب الصحراء والدول الخاضعة في السابق للنظام الشيوعي يتضح لنا أهمية هذه المتغيرات (ومنها الثقافية بالطبع). وبالمثل فإن عملية إعادة البناء المؤسسي أثناء التحول أبرزت إشكالية أصعب وأوسع مما كان متصورا. ومن ثم ظهر منظور مواز ينتقد منظور التحول بل ويعلن نهايته[26].

يمكن ملاحظة تراجع أو عدم ايلاء المتغير الثقافي اهتمام كاف في هذا الجدل حول منظور التحول سواء المدافعين عنه أو المعلنين نهايته. أكد الفريق الأول أن التحول المقصود ليس التحول تجاه الديمقراطية بل هو تحول من الحكم التسلطي وابتعاد عنه، وأن المخرج أو ناتج عملية التحول هو ذو نهاية مفتوحة وغير مؤكدة فليس هناك عملية نموذجية للتحول[27]. وجاء التركيز على المتغيرات السياسية بحيث اعتبرت أدبيات هذا المنظور سياسية بالأساس، وذلك تعبيرا عن الرغبة في تلافي الإحباط الذي تفرزه كتابات مثل التي ترى ضرورة الانتظار حتى نضج الثقافة السياسية أو إحداث مزيد من التحديث، أنه نوع من التشجيع للتحول بعيدا عن التسلطية بالتركيز على الأبعاد السياسية[28].

بالرغم من الاتفاق على صلاحية هدف الديمقراطية للمجتمعات الإنسانية بتنوعها، إلا أنه على مستوى التطبيق كثيرا ما تبدو العوامل الثقافية كمعيق للوصول إلى الديمقراطية كما هي مطبقة في الغرب. والاعتراف بوجود مثل هذه العوائق قد يقود إلى رد فعل سلبي من أفراد المجتمعات التي تعيش مرحلة التحول، فقد تسود مقولة أن الديمقراطية ليست لنا وتنتشر بين أبناء الشعب المحليين خاصة الرافضين منهم للغرب، وهو الأمر الذي قد يسهل على القائمين بشئون الحكم مهمة تأجيل الديمقراطية (كهدف طويل الأجل) أو جعلها شكلية[29].

وتتبلور أهمية ودلالة العامل الثقافي بوضوح أكثر في الأدبيات الغربية الخاصة بالديمقراطية عند محاولة تفسير الفجوة الكبيرة بين الوضع الديمقراطي الأسوأ للعالم الإسلامي بمثيله السيئ– كما ذكر سابقا– في باقي الدول التي تمر بعملية التحول. ومن أوائل من ارجع تدهور وضع الإسلام إلى عوامل ثقافية كان– برنارد لويس – عندما ركز على نتائج تحديث " الإسلام الاورثوذكسي" منذ غلق باب الاجتهاد لدى الفقهاء فيما بين القرن التاسع والحادي عشر الأمر الذي قوى النظرة القدرية للعالم والابتعاد عن التجربة. [30] تجعل القراءة الغربية للديانة الإسلامية وما تراه الكتابات الغربية ميراث إسلامي سلبي مثل اعتبار المرأة كائنا من الطبقة الثانية و"التقاليد الإسلامية" التي تخلط بدلا من أن تميز بين ما هو ديني وما هو سياسي من الإسلام كدين وثقافة عائقا أساسيا أمام الديمقراطية. وتأتي هذه التفسيرات الثقافية في المقدمة قبل التفسير الاقتصادي الخاص بالثروة النفطية وما وفرته لفترة طويلة من فرص للنخب الحاكمة في بعض الدول الإسلامية من تقديم خدمات رفاهية لمجتمعاتها. وبالمثل تم الإشارة إلى الميراث التاريخي المليء بالملكيات الجامدة.[31]

تعطي التحليلات الغربية دورا ملحوظا للمتغير الثقافي عند تناول الواقع المتردي للتجارب الإسلامية التنموية. بل عند تناول بعض النجاحات النسبية، يتم ربطها إما بدرجة الاقتراب من منظومة القيم الغربية مثل تركيا التي تعود" خطاها التنموية الثابتة"، (وهي الدولة الإسلامية الوحيدة العلمانية) إلى انتهاجها معايير معاصرة للحكم التعددي العلماني، أو التداخل مع قيم أخرى غير إسلامية لجماعات مختلفة مثل ماليزيا والتي تتمتع برفاهية نسبية ولكن مكاسبها الاقتصادية تعكس الإبداع الاقتصادي لأقليتها الصينية العريضة (32%)[32].

إلا أن الدور غير المعيق في النهاية للمسيحية الأرثوذكسية في شرق أوروبا تجاه التحول الديمقراطي يطرح فكرة أن الدين ليس بالضرورة عقبة أمام التغيير السياسي. ولا يتم إدراك الدين – بشكل مطلق– كقوة مضادة للتغيير. ومن بين الأسباب لذلك، سعى رجال الدين أو الفقهاء المستمر إلى استجابة الملائمة للمشاعر العامة. فإذا ما اتجه الشعور العام تجاه الديمقراطية سعى رجال الدين إلى التواكب مع المزاج العام، خاصة وأن الديانات الكبرى غنية في الحث على الحكم العادل وكرامة الفرد. ولذا توقع البعض أن الوضع قد ينحو هذا الاتجاه في المرحلة القادمة داخل العالم الإسلامي[33].

ومع الاعتراف بأهمية مكون الدين داخل المنظومة الثقافية، إلا أن تفرقة واضحة بدت عند معالجة القيم التي يطرحها كل دين على حدى، فعند محاولة شرح أن لكل دين عاداته والتي بعض منها يدعم التقدم السياسي والاقتصادي أكثر من غيرها، برزت القيم الأساسية الايجابية التي تؤكد عليها الكنائس مثل الأمانة والعمل الجاد والإخلاص، وهي تبدو محافظة ولكنها في الواقع تنتج آثارا سياسية واقتصادية تقدمية. [34] وبالمثل انتقدت التحليلات الغربية مقولات بعض القادة الآسيويين في أن القيم الآسيوية لا تحبذ الديمقراطية، ودللت على ذلك بأن واقع التطور السياسي في دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان يثبت العكس. ولذا فكثير من الكتابات الغربية ترى أن المجتمعات الكونفوشية قد تكون أكثر استعداد للديمقراطية عما كان معتقدا في السابق. [35] وأمام التركيز على الدور المعيق للتقاليد والميراث الإسلامي من ناحية والدور الايجابي للكنائس والخبرات المسيحية والكونفوشية، فان العلاقة بين الدين والتنمية ليست سلبية على عمومها بل فقط حينما يتعلق النقاش بديانة دون غيرها في الأدبيات الغربية.

ثالثا: حقوق الإنسان كهدف ووسيلة

لا تمثل حقوق الإنسان هدفا تنمويا رئيسيا فقط بل توفر أيضا مناخا صحيا لا غنى عنه لإثراء الثقافة وحماية تنوعها، الأمر الذي يجعلها من بين أسباب نجاح التنمية الرئيسية. فقد أحكمت حلقات الترابط بين التنمية والثقافة وجاءت حقوق الإنسان كحلقة وسيطة محورية لا غنى عنها. فقد نظر إلى الثقافة كتعبير عن الحياة والوعي بها، وفي هذا الإطار فإن أفضل خلفية لتطويرها تأتي في ظل الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بمعناها الواسع.

وترتبط قضية التهميش بقضايا حقوق الإنسان، وتحتل جانبا هاما جدا من النقاش أو الجدل الغربي، وهذا التهميش وأن تركز الحديث فيه عن المرأة أولا ثم الأقليات الدينية وبعدها الأقليات الإثنية، إلا أن هذه الجماعات الثلاث لا تمثل جميع الجماعات المهمشة، بل أنها يجب أن تضم أي جماعة غير منظمة ولا تتمكن من إيصال صوتها، فتحدثت بعض الأدبيات عن ظاهرة الآخر بالنسبة للغرب وهو العالم الثالث، ثم ظاهرة الآخر بالنسبة للجنوب وهم المهمشون في مجتمعاتهم النامية.[36]

غالبا ما تثار قضية المساواة بين الجنسين عند إثارة العلاقة بين الثقافة والتنمية في العالم غير الغربي، حيث لا تساعد درجة عدم المساواة الموجودة في بعض المجتمعات المحلية على انجاز التعاون من أجل التنمية على أكمل وجه. إن هوية النوع والعلاقة بين الرجل والمرأة هي أبعاد محورية للثقافة لأنها تشكل أسلوب الحياة اليومية، فهناك معنى ثقافيا لأن تكون رجلا أو امرأة. ومن الأمثلة المستخدمة في هذا السياق، أن التفسيرات الثقافية لتوزيع العمل تختلف وفق معيار الجنس، ولكن الاتجاه العام هو أن المرأة أقل استقلالية ومواردا وتأثيرا في عملية صنع القرارات التي تشكل حياة مجتمعاتها، وهي مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان من جانب وبالتنمية من جانب آخر. لكن يجب الإشارة في ذات الوقت أن المجتمعات وثقافتها لا تتسم بالثبات، بل هناك تجديد وإعادة تشكيل مستمر. ويحدث التغيير الثقافي كاستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعولمة، التكنولوجيا الجديدة، الضغوط البيئية والمشاريع التنموية. ومن أمثلة تأثير التنمية على الثقافة ما أحدثه التطور التنموي في بنجلاديش، فعندما حدث تغيير في السياسات التجارية وسمح بنمو صناعة الثياب دخلت إعداد كبيرة من المرأة إلى قوى العمل المدنية، وهي العملية التي قادت إلى إعادة النظر في عادة إبعاد المرأة. فمع زيادة رؤية المرأة وتواجدها في مدن مثل دكا، بدأ الإدراك العام يتغير ويتجه لقبول دور للمرأة في الأسرة والعمل معا. ولا يجب إغفال مستوى آخر للتأثير في القيم وهو الخاص بتغيير القوانين وسياسات الحكومة والتي غالبا ما تتخذ بسبب ضغوط من المجتمع المدني أو من الخارج. ومن المؤشرات المستخدمة للدلالة على حدوث تغيير في القيم الثقافية الخاصة بالمرأة عدد البنات المسموح لهن بدخول المدرسة، عدد الوظائف المدفوعة التي تتخرط فيها المرأة والمسلك العام تجاه العنف المنزلي.[37]

عند تعرض- هانتجتون- للعلاقة بين الإسلام والغرب، بدى الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين والتحرر الجنسي ملحوظا. وتوضح طبيعة هذه القضايا أن القيم التي تفصل بين الثقافتين هي التي تسهم في الفجوة أكثر من غيرها، خاصة بعد أن أصبحت الأجيال الشابة في الغرب أكثر ليبرالية حول هذه القضايا بينما ظلت الأمم الإسلامية "أكثر المجتمعات تقليدية في العالم" وتعكس هذه الفجوة عند البعض فجوة أخرى ولكن اقتصادية بين الغرب والعالم الإسلامي. وأضحت قضية المرأة والتحرر الجنسي وفق بعض التحليلات مؤشرات قوية على كيفية مناصرة المجتمع لمبادئ التسامح والمساواة. كما ترى هذه الكتابات أن الشعوب المسلمة تريد بقوة الديمقراطية إلا أن الديمقراطية قد لا تستمر في هذه المجتمعات. فالخط الثقافي الفاصل ما بين الغرب والعالم الإسلامي ليس حول الديمقراطية بل حول النوع (جندر) حيث يبدو الانقسام واضحا في السلوكيات حول مسائل مثل الطلاق، الإجهاض، المساواة بين الجنسين وحقوق الشواذ والتي لا تمهد بشكل

جيد للديمقراطية في الشرق الأوسط. فوفق- هانتجتون- فإن أفكار مثل الفردية، حقوق الإنسان، المساواة، الحرية، حكم القانون، الديمقراطية، السوق الحر والفصل بين الدولة والدين لها صدى ضعيف خارج الغرب. بل وذهب أبعد من ذلك بإشارته إلى أن الجهود الغربية لتطوير هذه الثقافة تحرض على ردة عنيفة ضد ما يسمى" بامبريالية حقوق الإنسان". حيث تقدم المجتمعات الإسلامية دعما عظيما للسلطات الدينية التي تلعب دورا مجتمعيا أكثر مما هو مطروح في المجتمعات الغربية. أن قيم مثل التسامح الاجتماعي والمساواة النوعية وحرية الرأي أساسية للديمقراطية، وهي التي تمثل الصدام الحقيقي فيما بين المجتمعات الإسلامية والغرب. وفي مقابل هذا الاتجاه هناك اتجاه آخر في الغرب، من رموزه – Esposito– الذي يرى أن الميراث الإسلامي يحوى على مفاهيم توفر القاعدة للمسلمين المعاصرين لتطوير برامج إسلامية "أصيلة" للديمقراطية، وذلك بالإضافة إلى جهود المفكرين المسلمين- التي يرصدها كتاب الغرب- الهادفة لشرعنة المفاهيم الديمقراطية من خلال إعادة تفسير النصوص الإسلامية وتقاليد المسلمين. [38] ومن هذا المنطلق، يمكن ملاحظة اجتماع غالبية مفكري الغرب سواء من يؤمن أو لا يؤمن بإمكانية إيجاد أرضية صلبة للديمقراطية في العالم الإسلامي على وجود قيم عالمية، وتظهر المشاكل والمصاعب فقط في حالة عدم التسامح معها أو قبولها في بعض المجتمعات.

وقد قدم تقرير اليونسكو" تنوعنا المبدع Our creative Diversity "رؤية تحترم جميع الثقافات التي تتسامح قيمها مع الآخرين والتي تنتمي للأخلاقيات الكونية. وتهتم هذه الرؤية بالحرية الثقافية الفردية والجماعية واحترام التعددية التي تتخطى التسامح إلى الابتهاج بطرق الحياة المختلفة "التنوع الخلاق" كما تقوم على الاعتراف بديناميكية الثقافة وليس ثباتها، وبعالمية حقوق الإنسان. إنها نظرة تعكس الوحدة في التنوع، هناك أخلاق مشتركة بين عشرة آلاف مجتمع مميز لكل منه ثقافته المتميزة داخل حوالي 200 دولة. وقد تطورت الأخلاقيات الكونية في شكل معايير دولية لحقوق الإنسان: المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتي تعكس مدى تطبيق والتزام المجتمع بالأخلاقيات الكونية. في حين أن من أهم مؤشرات الحيوية الثقافية: نسبة القضاء على الأمية، توافر إعلام مفتوح، حفظ التراث الثقافي والوصول إلي والمشاركة في الإنتاج الثقافي والأنشطة الثقافية. أما معيار التنوع والتعدد الثقافي فقد ارتكز على مبادئ مثل المشاركة والمساواة مع الانتباه لحماية حقوق الأقليات وتمثيلها في الساحة السياسية. حيث يرتبط إبداع الثقافات بالتعدد الثقافي واحترامه.[39]

يمكن رصد عدة مآخذ على تناول بعض الكتابات الغربية لقضايا مثل تلك الخاصة بحقوق الإنسان، أولها عدم الاتفاق على مساحات الخصوصية الثقافية بالرغم من الاعتراف بالتنوع الثقافي، فبعض التيارات الفكرية توسع من عالمية المفاهيم لدرجة تتجاهل معها التباين في الثقافات. أما ثاني المآخذ، فهي إنكار أو تجاهل أو عدم المعرفة بالتيارات والمدارس غير الغربية التي دافعت عن حقوق الإنسان ربما قبل الغرب أو بطريقة مختلفة، وبالتالي تلاقت مع كثير من مبادئه أكثر مما اختلفت. ومن هنا يفجر المنظور الجديد للتنمية الذي يعلى من المكون الثقافي قضية الشد والجذب بين عالمية وخصوصية القيم الثقافية. وانعكس ذلك في

التطور اللاحق على تعريف التنمية، فقد تمازج هدفين معا ليمثلا طموح التنمية بمفهومها الحالي الواسع: تقوية التنوع الثقافي وحماية الأخلاق الكونية.

رابعا: ملاحظات ختامية

كثير من الكتابات الغربية تنتقد وجود فجوة بين الخطاب النظري والتطبيق بناء على ضعف انجاز الأهداف المخطط لها من قبل. [40] إلا أنه على مستوى تطوير الأهداف النظرية لبرامج التنمية وأدوات تطبيقها في المؤسسات الدولية وغيرها من الهيئات المهتمة بالمجال التنموي، نجد أن الفجوة على العكس تضيق. يوجد سعي مستمر لتطوير التطبيق من أجل ترجمة الأهداف الموضوعة نظريا وتطوير الآليات للتوافق مع البيئة المكانية والزمنية التي تنفذ فيها هذه البرامج. وفي هذا الإطار، تزايد ثقل المتغير الثقافي في أدبيات التنمية الغربية عن ذي قبل. في البداية ساعد الانتباه للبيئة الثقافية على تحسين الأداء التنموي أو على الأقل تقديم تفسير أكثر واقعية لأسباب الفشل التي يمكن تداركها في المستقبل. وتبدلت النظرة السلبية إلى دور الثقافة باعتقاد في ايجابية تأثيرها على العملية التنموية سواء باحترام ومراعاة الثقافات المحلية أو العمل على تغييرها وفق البعض الآخر. ثم تحولت النظرة إلى المتغيرات الثقافية بحيث أصبحت عنصر رئيسي في تعريف مفهوم التنمية وجزء أصيل من العملية التنموية ذاتها وهدف أساسي لها في نفس الوقت.

فقد حدث تطور في النظرة الغربية للعلاقة بين الثقافة والتنمية، في البداية كان هناك دعوة إلى تحييد أو القضاء على البعد القيمي الثقافي لإنجاح عملية التطور الإنساني عامة، تلتها دعوة أخرى في ضرورة الربط بين القيم الغربية وفعالية المشروع التنموي، ثم تطور الأمر إلى إعادة النظر في جدوى الثقافة غير الغربية وايجابية قيمها. وبدأت الثقافة الوطنية المحلية تحظى باهتمام المحللين الغربيين، ويتم إعادة النظر في مدى ما يمكن أن تساهم به في تسهيل العملية التنموية.

ومن ناحية ثانية، يمكن ملاحظة تراتبية غير معلنة أو مباشرة في تسكين القيم غير الغربية ومنظومات الثقافات المحلية. فقد ظهر بداية نوع من رد اعتبار للقيم الآسيوية المعتمدة على الثقافة الكونفوشية وغيرها من الديانات الآسيوية، بينما ما زالت القيم الإسلامية محل هجوم متواصل من منظرين التنمية في الغرب خالطين بذلك بين الواقع الإسلامي المتردي والقيم الإسلامية كما جاءت على المستوى النظري المعبر عنه في الشريعة وما انبثق عنها. لاشك أن الاتجاهات الغربية المعالجة للتنمية قد تطورت عاكسة بالأساس التطور في الواقع، ولذا كثيرا ما جاءت مراجعة المقولات الغربية رد فعل لتداعيات الواقع وتفاعلا معه.

تثير القضايا المرتبطة بالجانب المعنوي الروحي للثقافة إشكاليات أصعب وأكبر من تلك الخاصة بالجزء المادي من الثقافة. فعلى مستوى البعد السياسي للتنمية، دار جدلا أكثر احتداما حول الوزن المعطى للخصوصية الثقافية في إنجاح الديمقراطية، فقد بزغ اتجاها لتعميم صلاحية وجدوى التطور الديمقراطي وتقديمه كنموذج عام يصلح للتطبيق في أي مكان، وذلك على عكس ما كان سائدا في السابق حيث تم ربط

التحول الديمقراطي بقيم بذاتها هي غربية بالأساس. ومن ثم يمكن استنباط مسارا سياسيا مختلفا في رسم العلاقة بين التنمية والثقافة تم فيه التشكيك أكثر في ضرورة احترام الخصوصية الثقافية، وذلك بخلاف ربط التنمية بشكل عام بتنشيط وحماية الخصوصيات الثقافية المتعددة والمتنوعة.

أنه قد يكون تعبيرا عن الإيمان بعالمية القيم التي أفرزتها التجارب الغربية مثل قيمة ديمقراطية الحكم، ومن هنا يأتي السعي لنشرها وتطبيقها عالميا والسعي إلى تغيير أو حتى تجاهل أو القضاء على القيم الأخرى المعيقة والمضادة لها.

ومن الأسباب التي دعت إلى تعاظم دور المتغيرات الثقافية في العلوم الاجتماعية عامة والتنموية خاصة تغير الفاعل الرئيسي في العمليات التنموية وعدم حصره في الدولة، وذلك بحيث أصبح يشمل فاعلين جدد أكثر تنوعا وارتباطا بالمجتمعات من الدولة، فكانت المنظمة الدولية، المنظمة غير الحكومية، الجماعة المحلية، مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، وجميعها ترتبط بأشكال مختلفة بالعامل الثقافي وتتعامل معه بتقدير أكبر.

لم تعد الثنائيات المعاصرة التي يطرحها الفكر الغربي بتياراته الفكرية المتباينة بنفس درجة الجمود والتحديد الفاصل بين الحدود. فالجدل تركز ما بين الدراسات التي تميل الى تناول كل حالة بمفردها مركزة بذلك على محاور التميز والخصوصية، حتى بدى هناك اتجاها للتجزيئ والدراسات الجزئية اتجه معها المنطق والتفكير الغربي تجاه التفكيك والتجزئة، ولم تنجو منه الدراسات التنموية بل كانت جزءا أساسيا منه، وفي المقابل ظهرت دراسات أخرى تتعامل مع وحدات تحليل كلية قد تشمل حضارة بأكملها وتسرف في إطلاق التعميمات.

وبالمثل تكشف النقاش حول ماهية المشترك الإنساني وأين تقف حدوده لمعرفة حدود عالمية القيم الإنسانية أو ما أطلق عليه الأخلاقيات الكونية، وأين تبدأ الخصوصيات الثقافية التي باحترامها يحترم التنوع والتعدد الثقافي، وبدت هناك درجة ملحوظة من التداخل بين الرؤيتين في كثير من الحالات. فكما اتجهت التنمية لتدعيم كل من التنوع الثقافي والأخلاقيات الكونية، شملت الثقافة أسلوب الحياة كما تراه الثقافة الغربية وأيضا الثقافات المحلية. وعندما أثيرت مسألة تأثير الثقافة على التنمية بحيث تلعب الأولى دور المتغير المستقل بدت هذه الازدواجية في تكريس قيم مثل الحرية والتعبير الحر جنبا إلى جنب مع إشراك الجماعات المهمشة بثقافاتها في التنمية. كذلك الحال عند دراسة تأثير التنمية على الثقافة بحيث تسعى الأولى لان تكون المتغير المستقل بزغ الجدل مرة أخرى بين احترام الخصوصيات الثقافية وبين العمل على تغيير القيم التي تبدو أمام المفكرين الغربيين سلبية وهناك ضرورة للعمل على اندثارها من أجل تدعيم القيم الإنسانية المشتركة (كما يدركها المفكرون الغربيون بتنوع اتجاهاتهم).

الهوامش

1- Bjorn Hettne, Culture,Security and Sustainable Social Development, David Ratford (trans),The Bank of Swend Tercentenary Foundation & Gidlunds Forlag, Sweden, 2002 , pp74-75 .

2-Darryl CrawFord , "Chinese capitalism : cultures , The Southeat Asianregion and economic globalization," Thid World Quarterly , V 21 , N1 2000, pp73-74

3-Ronald Inglehart, "Culture and democracy", Lawrence E Harrison & Samuel P Huntington (ed) ,op-cit,p92.

4- Ibid, p 95.

5-"Culture and development", http://www.oecd.org/dataoecd/2/9/1896320.pdf.

6-"Culture and development, strategies and guidelines", op-cit, p1.

7-"Relation between development and Culture", http://www.oas.org/culture/series1- b.html

8- Bjorn Hettne, op- cit. pp 27-28.

9-Ibid, p 49.

10-Ilan Kapoor, "Capitalism, culture, agency: dependency versus postcolonial theory", Third World Quarterly, V23, N4, 2002, p 647

11- Ibid, pp 250-251

12-Martin Aific, "Culture, Freedom and Democracy", Martin Aific (ed), Culture and Freedom, Cultural Heritage and contemporary change Series IVA, Central and Eastern Europe, vol 16, http://www.crvp.org/book/Series 04/IVA-16/chapter- i.htm.

13-Relation between development and culture, op-cit, p1.

14-Pamela Sticht, culture Européenne ou Europe des cultures?, L Harmattan, 2000, p 31.

15-Lawrence E.Harrisson" Introduction: why culture matters " , Lawrence E Harrisson & Samuel P Huntington (ed), op-cit, pxxvi.

16-Robert B Edgerton, " Traditional Beliefs and practices: are some better than others? "Lawrence E Harrisson & Samuel P Huntington (ed), op-cit, p 131.

17-Bjorn Hettne, op-cit. p 81.

18-Dal Seung Yu, The role of political culture in Iranian political development, Ashgate USA, 2002,pp 8-7.

19-Ibid. p 3.

20-Ibid. p 8.

21-Lawrence E. Harrisson, "Introduction: why culture matters", Lawrence E Harrisson & Samuel P Huntington (ed), op-cit, pxxi-xxii.

22-Ronald inglehart, culture and democracy, Lawrence E Harrisson & Samuel P Huntington (ed), op-cit, p80-81.

23-Michael Keating; John loughlin, Knis Deschouwer, Culture, Institution and Economic development .Edward Elgar,USA,2003 pp 1-2.

24-Bjorn Hettne, op-cit, pp 62-63.

25-Thomas carothers," the end of the transition paradigm", Journal of democracy. V13, N1, January 2002, P 6-8.
26-Ibid. pp 15-16.
27-Guillermo O Donnell," In partial defense of an evanescent paradigm" , Journal of Democracy, V 13, N3. JULY 2002, P7-8.
28-Ibid. p 10.

29-Ghia Nodia" the democratic Path, Journal of Democracy, V 13, N3. July 2002, P 17-18.
30-Lawrence E.Harrisson , "Promoting progressive culture change", Lawrence E Harrisson & Samuel P Huntington (ed), op-cit, p 302.
31-Adrian Karatnycky," Muslim countries and the democracy gap ", Journal of Democracy, V 13, N1, January 2002, p 105-106.
32-Lawrence E.Harrisson, promoting progressive culture change, Lawrence E Harrisson & Samuel P Huntington (ed), op-cit, p 302.
33-Adrian Karatnycky, op-cit, p 109.
34-Michael Novak,"Rediscovering Culture "Lawrence E.Harrison & samuel Huntington (ed) op-cit , pp 171-172.
35-Ronald inglehart, op-cit, p 95.

36-Ilan Kapoor, "Hyper-self-reflexive development? Spivak on representing the third world other", Third World Quarterly, vol 25, N4, 2004. p 644.

37-Culture and development, op- cit, p 1.

38-Ronald Ingle hart, " The true clash of civilization ", p1. Http://wvs.isr.umich.edu/papers/FornPol2.pdf.

39-Sakiko Fukuda-parr, "Iinsearch oF Indicators of culture and development : revierwof progress and proposals for next steps" Text for world Culture Report : version 02/07/01 http//www.vndp.org/hdro/events/rioforum/fukudaparr2.pdf

40-J.P Olivier De Sardan, "les trois approches en anthropologie de developpement , Revue Tiers Monde , XLII , N 168 , Octobre - Decembre 2001 , p 733.